«النفط الكويتي» يرتفع إلى 71,8 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 37 سنتا ليبلغ 71,85 دولارا بارتفاع 0,5٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

«S&P»: المصارف تنتظر وضع فرضيات مع «المركزي» لحساب تأثير تطبيقه على محافظ قروضها

البنوك الكويتية أقل عرضة خليجياً لتأثيرات تطبيق «المعيار 9»

«المركزي» يطالب البنوك بالاحتفاظ بمخصصات عامة 1٪ من التسهيلات النقدية و0,5٪ من «غير النقدية»

1,1٪ زيادة مخصصات البنوك الخليجية بعد تطبيق «المعيار 9»

0,7٪ إجمالي المخصصات الإضافية للبنوك الخليجية من إجمالي القروض

توقعات بتباطؤ نمو قروض البنوك الخليجية بين 3٪ إلى 4٪ فقط

13,5 مليار دولار حجم انكشاف الكيانات المرتبطة بالحكومة الإماراتية في 2018ـ2019

قالت وكالة «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية»: ان البنوك الكويتية الآن هي الأقل عرضة لتأثيرات تطبيق المعيار التاسع، لكنها لم تنته بعد من العمل مع الجهة التنظيمية لوضع فرضيات حساب تأثير تطبيق المعيار التاسع على محافظ قروضها.

وأجرت الوكالة مقاربة على بعض هذه البنوك لتحديد الآثار، استنادا إلى مخرجات المناقشات التي أجريت مع إداراتهم، حيث طالبت الجهة التنظيمية البنوك بالاحتفاظ بمخصصات عامة للتسهيلات العاملة تعادل 1٪ من التسهيلات النقدية و0,5٪ من التسهيلات غير النقدية، مما سيساعد على التخفيف من آثار تطبيق المعيار التاسع على البيانات المالية للبنوك، مقدرة إجمالي المخصصات الإضافية بنحو 0,7٪ من إجمالي القروض، في المتوسط.

وأضافت الوكالة ان البنوك التي تصنفها في منطقة الخليج بدأت الإفصاح عن تأثير تطبيق المعيار التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعيار التاسع) على أوضاعها المالية. حيث، يبدو أن هذه البنوك ستكون قادرة على التعامل مع التأثير الكلي عليها. والمهم أكثر هو أن للتصنيف والقياس بموجب المعيار التاسع تأثير بسيط على الأثر الكلي، ويرجع ذلك للمستوى الجيد للجودة الاستثمارية التي تتمتع بها هذه البنوك، والأنشطة التجارية المحدودة، واستخدام نموذج الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل تدفقاتها النقدية التعاقدية أو نموذج تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية إلى حد كبير.

وكانت قد توقعت الوكالة في تقريرها الصادر في مايو 2017، أن البنوك الخليجية أظهرت مرونة في التعامل مع تأثيرات تطبيق المعيار الدولي التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذي بدأت بتطبيقه بدءا من يناير هذا العام.

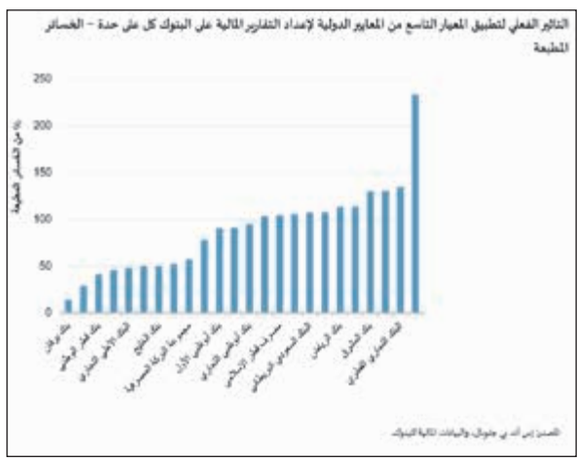

وبلغ متوسط المخصصات الإضافية التي احتاجتها البنوك الخليجية المصنفة 1,1٪ من إجمالي القروض لديها كما في 1 يناير 2018 أو 5,3٪ من إجمالي رأسمالها المعدل.

ووفقا للوكالة، يعود السبب الرئيسي للتأثير المحدود، هو اتباع البنوك لنهج متحفظ في مخصصات خسائر القروض، متوقعة نموا ضعيفا في القروض وارتفاعا في تكلفة المخاطر في العامين 2018ـ2019.

نظرة عميقة على البيانات الأساسية

قاد تطبيق البنوك الخليجية للمعيار الدولي التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بتاريخ 1 يناير 2018 إلى زيادة المخصصات بنسبة 1,1٪ من إجمالي القروض، وهو ما يعادل ثلث صافي دخلها التشغيلي قبل خصم مخصصات خسائر القروض. ويتم استخدام المقياس الأخير للتوضيح فقط، كون أن التأثير الأولي للمعيار التاسع ظهر في حقوق المساهمين في البنوك. وتتماشى هذه النتائج مع توقعات الوكالة السابقة بأن تأثير تطبيق المعيار التاسع سيكون محدودا على الأوضاع المالية للبنوك المصنفة.

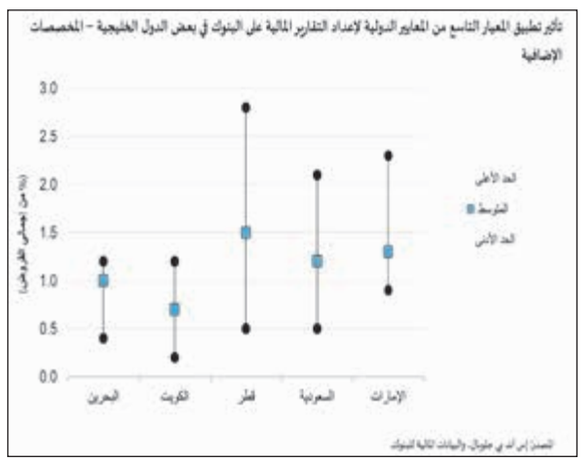

قطر

كانت البنوك القطرية المصنفة هي الأكثر تأثرا، وقد بلغ متوسط المخصصات الإضافية 1,5٪ من إجمالي القروض، إلا أن هذا الرقم يخفي وراءه فوارق كبيرة بين البنوك، كون أن الحد الأدنى للزيادة بلغ 0,5٪، بينما بلغ الحد الأعلى لها 2,8٪.

وقالت الوكالة إن التحول الذي شهدته البيئة التشغيلية بعد مقاطعة العديد من الدول العربية لقطر، وعلى وجه الخصوص الضغوط التي تعرض لها قطاعي العقارات والضيافة، تواصل المساهمة في زيادة المخصصات لدى البنوك، لأن عدد أكبر من التعرضات قد انتقل، أو سينتقل، إلى الفئة 2 بموجب المعيار التاسع (والتي تتطلب مخصصات أكبر).

الإمارات

أشارت الوكالة الى أن متوسط المخصصات الإضافية لدى البنوك السعودية والإماراتية كان أعلى بقليل من التوقعات الأولية. وقد جاء قرار بعض البنوك في الإمارات تسوية محافظ قروضها والاحتفاظ بمخصصات للقروض القديمة ليفسر إلى حد كبير وجود هذا الفرق.

وتوقعت الوكالة ان يواصل انخفاض أسعار العقارات في الإمارات الضغط على مؤشرات جودة الأصول لدى البنوك والاحتياجات من المخصصات. علاوة على ذلك، توقعت الوكالة بأن تنتقل بعض القروض الكبيرة للكيانات المرتبطة بالحكومة إلى الفئة 2 (إن لم تكن بالأساس من هذه الفئة) لأن ظروف إعادة التمويل أصبحت صعبة أكثر، وهذا قد يدفع بعض هذه الكيانات إلى إعادة هيكلة ديونها. وتبلغ تعرضات الكيانات المرتبطة بالحكومة نحو 13,5 مليار دولار مستحقة في العامين 2018ـ2019، وستحتاج لإعادة تمويل في ظل انخفاض السيولة العالمية وتراجع رغبة المستثمرين نتيجة لتصاعد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة.

السعودية

وفي السعودية، أدى اتباع بعض البنوك لسياسة أكثر تحفظا واستمرار ضعف الأداء الاقتصادي إلى ارتفاع متوسط المخصصات الإضافية في القطاع المصرفي. وتعد الصعوبات التي يواجهها المقاولون وقطاع العقارات عموما، منذ انخفاض أسعار النفط، من العوامل الرئيسية التي ساهمت بذلك.

وترى الوكالة أيضا ان بعض البنوك أصبحت أكثر تحفظا في محاولة لتجنب التقلب المستقبلي لصافي الدخل الذي تسبب به التأثير الأولي لتطبيق المعيار التاسع على حقوق المساهمين.

التصنيف والقياس

كان تأثير التصنيف والقياس على الاستثمارات محدودا، حيث بلغ نحو 4٪ من إجمالي التأثير على الأرباح المحتجزة، في المتوسط. وقد جاء ذلك من القوة النسبية للجودة الائتمانية للمحافظ الاستثمارية للبنوك المصنفة ونماذج أعمالها التقليدية. وبالنسبة لبعض البنوك، لقد أدى إعادة تصنيف بعض الاستثمارات من استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق إلى استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر، إلى إعادة تقييم إيجابية.

التوقعات المستقبلية

نظرا للضعف النسبي للبيئة التشغيلية في منطقة الخليج، توقعت الوكالة بأن تبلغ نسبة نمو القروض لدى البنوك ما بين 3٪ ـ 4٪ فقط. وبالتالي، فإن معظم البنوك على الأرجح ستواصل إعطاء الأولوية لجودة القروض على حساب الحجم وتجنب التعرضات المربحة عالية المخاطر. ويرجع ذلك بشكل خاص إلى أن المعيار التاسع يتطلب مخصصات على مدى الحياة للتعرضات التي تتراجع جودتها الائتمانية أو لصعوبات في السداد، متوقعة أيضا بأن تكلفة المخاطر ستستمر بالارتفاع وستستقر بعد ذلك عند مستوى أعلى. وستبقى تكلفة المخاطر مرتفعة لفترة أطول نتيجة لإعادة هيكل الديون، والقروض التي فات موعد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها، التي شهدت ارتفاعا ملحوظا في بعض الأنظمة المصرفية، ومتطلبات المخصصات بموجب المعيار التاسع. وهذا هو ما دفع بعض البنوك الخليجية لاستيعاب تأثير تطبيق لمعيار الجديد في السنة الأولى لتجنب التآكل المحتمل لربحيتها مستقبلا.

ولم تتوقع الوكالة أي تغييرات كبيرة على التصنيفات الائتمانية لهذه البنوك ما لم تحدث أمور غير متوقعة (على سبيل المثال، تعرض الاستقرار الجيوسياسي إلى هزة كبيرة).

«وول ستريت جورنال»: الخلاف يرجع جزئياً إلى تجميد صندوق بقيمة 6 مليارات دولار

التأمينات الاجتماعية تطالب بإعلان إفلاس مجموعة «أبراج»

«التأمينات» طالبت محكمة بجزر الكايمن بتصفية أصول الشركة وتوزيعها على الدائنين

قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» ان وثيقة قدمت إلى القضاء في جزر Cayman من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية، أظهرت أن مجموعة أبراج «مقرها دبي»، غير قادرة على سداد قرض بقيمة 100 مليون دولار يستحق يوم الأحد والفوائد المترتبة عليه بـ 7 ملايين دولار.

وطالبت مؤسسة التأمينات الكويتية المحكمة بتصفية أصول «أبراج» وتوزيعها على الدائنين ضمن الإجراءات القضائية في جزر كايمان، التي شهدت تأسيس الشركة.

وكشفت الوثيقة التي قدمتها التأمينات الكويتية أن شركة أبراج أكدت أن الدين لن يتم سداده وبالتالي فإن الشركة متعثرة وغير قادرة على سداد ديونها.

وبحسب الصحيفة فإن مشاكل شركة أبراج مع الكويت تنبع جزئيا من إلغاء صندوق بقيمة 6 مليارات دولار أنشأته شركة أبراج هذا العام، وقامت لاحقا بتجميده وهو تحرك دفعته الأزمة بشأن قضايا صندوق الرعاية الصحية.

وأكدت صحيفة وول ستريت جورنال ان الطلب الكويتي الأخير شكل ضربة قاسمة لشركة أبراج التي تواجه تحقيقا من 4 مستثمرين، من بينهم مؤسسة بيل وميليندا جيتس ومؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولي، فيما يتعلق باستخدام بعض أموالهم في صندوق للرعاية الصحية قيمته مليار دولار في تمويل عمليات الشركة بدلا من شراء أو تطوير مستشفيات وعيادات في أفريقيا وآسيا كما كان مقررا.

وقالت الصحيفة إن المدير المالي بشير برازي والرئيس التنفيذي للعمليات ماثيو ماكجير قدما استقالتهما بعد أشهر قليلة من تعيينهما في منصبيهما ضمن خطط الشركة لإعادة الهيكلة.

وبحسب الصحفية فإن الشركة قامت مؤخرا بسحب أكثر من 200 مليون دولار من صندوق آخر تمتلكه بقيمة 1,6 مليار دولار وأضافوا ان المبالغ استخدمت للمساعدة في تمويل أعمال أبراج.

وأوضحت الصحيفة وفقا لمصادر مطلعة ان طلب مؤسسة التأمينات الاجتماعية من شأنه أن يعقد جهود الدائنين لإعادة هيكلة ديون «أبراج» وإدخال مشتر استراتيجي يمكن أن يساعد في استقرار الصندوق.

وأكدت الصحيفة ان شركة أبراج لديها ديون بقيمة 1 مليار دولار لصالح مجموعة من البنوك.

وتقول الصحيفة إن أبراج لا تستطيع سداد القرض البالغ 100 مليون دولار بسبب مشاكل التدفق النقدي بعد إرجاع 3 مليارات دولار من الالتزامات للمستثمرين خلال الفترة الماضية.

وكانت أبراج تدير 13,6 مليار دولار قبل أن تقرر إعادة ثلاثة مليارات دولار إلى مستثمرين وتجمد صندوقا جديدا بقيمة 6 مليارات دولار.

وأجرت أبراج مراجعة لهيكل شركتها، بما في ذلك خفض حوالي 15٪ من الوظائف. كما أعفت مستثمرين كبارا من التزامات رأسمالية بقيمة ملايين الدولارات.

ويذكر ان عارف نقفي مؤسس أبراج في عام 2002، إحدى أكبر شركات الاستثمار المباشر في الشرق الأوسط، واجه دعوات من مستثمرين لتقليص مشاركته في المجموعة في ظل نزاع حول إساءة استخدام أموال.

وقالت مصادر لوكالة رويترز إن دويتشه بنك يدرس بيع حصته الصغيرة في مجموعة أبراج للاستثمار المباشر التي تتخذ من دبي مقرا.

وقال المصدران إن البيع المحتمل، الذي يدرسه البنك الألماني منذ فترة، بات أكثر إلحاحا منذ أن دخلت أبراج في خلاف مع المستثمرين.

ولدى دويتشه بنك الذي يخضع لعملية إعادة هيكلة، وكشف الأسبوع الماضي عن أنه سيلغي 7 آلاف وظيفة في أنحاء العالم، حصة نسبتها 8,8٪ في أبراج بحسب أحدث تقرير سنوي له.

ويذكر ان شركة مبادلة للاستثمار التابعة لحكومة أبوظبي أوقفت محادثات شراء نشاط الاستثمار لمجموعة أبراج في انتكاسة لشركة الاستثمار المباشر التي تواجه تحقيقا من مستثمرين بشأن طريقة استخدامها بعض أموالهم.

وعينت الشركة بنك الاستثمار الأميركي هوليهان لوكي لمساعدتها على احتواء التداعيات الناجمة عن نزاع مع مستثمرين حول صندوقها للرعاية الصحية.

أخبار البورصة

«العالمية للبنية التحتية» تبيع 80 ألف سهم في «الاستثمارات الوطنية»

قامت الشركة العالمية للبنية التحتية القابضة ببيع نحو 80 ألف سهم من أسهم شركة الاستثمارات الوطنية، وذلك خلال تعاملات يوم الأربعاء الماضي. وأوضحت البورصة في بيان على موقعها أمس، أن عملية البيع تمت من خلال عضو بمجلس إدارة «العالمية للبنية التحتية». وأضافت أن البيع تم على أساس سعر 87 فلسا للسهم الواحد، بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 7 آلاف دينار، ويبلغ رأسمال «استثمارات» نحو 87,62 مليون دينار، موزعا على 876,2 مليون سهم تقريبا، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد. وتمتلك شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات ومجموعتها (شركة الخليج الوطنية القابضة، شركة البوابة الوطنية للتجارة العامة والمقاولات، والشركة العالمية للبنية التحتية القابضة) حصة بنسبة 62,9٪ في رأسمال «استثمارات».

«أسيكو» توقع مذكرة بيع أسهم شركة تابعة بـ 18,1 مليون دينار

أعلنت شركة أسيكو للصناعات بتوقيع مذكرة تفاهم لبيع أسهم تقدر بنحو 30,23 مليون سهم من الأسهم المملوكة في شركتها التابعة «أسيكو للإنشاءات»، وذلك بقيمة 18,14 مليون دينار تقريبا.

وأوضحت «أسيكو» في بيان على موقع البورصة أمس أن مذكرة التفاهم غير ملزمة لأي من الطرفين لحين توقيع العقود النهائية. وأشارت إلى أنه في حال تم توقيع العقد سيترتب على ذلك انخفاض نسبة ملكية «أسيكو» في الشركة التابعة من 70٪ إلى 47٪، وسيصبح تصنيف «أسيكو للإنشاءات» شركة زميلة لـ «أسيكو».

وبحسب البيان، سيترتب على إتمام البيع أرباح وفائض إعادة تقييم الحصص المتبقية في حدود 37 مليون دينار والتي ستقوم «أسيكو» باستخدامها في إعادة هيكلة باقي موجوداتها لتضمن الاستغلال الأمثل للفوائض.

«القرين» تشتري 10 آلاف سهم في «نابيسكو»

أعلنت الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو) عن قيام شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية بشراء 9,55 آلاف سهم من أسهم «نابيسكو» خلال تعاملات الأربعاء الماضي.

وقالت «نابيسكو» في بيان على موقع البورصة أمس، إن «القرين» قامت بشراء الأسهم الموضحة بسعر 730 فلسا للسهم الواحد، بقيمة إجمالية تقترب من 7 آلاف دينار.